

المحدث رواية عن الزهري فكان أوله
بالحق الله سبحانه وتعالى والحمد لله

بالحق اتم من باسم ربك والغير
ان تكون العزة بمعونته المقام اتم
الحمد لله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله

من ذكر الله الذي هو اعظم في نفسه
لما اشتبهت به الامم الا انه لا يشبهها

على الالهية لذاتية وهذا الجواب
بالكسر يدلي بقول المطول نقلا عن دلائل الاعجاز ما من كلام فيه امر زائد على مجرد الحيات

الشئ او نفيه عنه الا هو الغرض والمقصود من الكلام ان يذهب نفس السامع كمراد هـ عن

في المقام الثاني من الامور المتكررة
انما هو في الامور المتكررة
انما هو في الامور المتكررة

كان دخول في القرآن واستمر وكلام العرب لتفوية احكام الله لا لتوقف اصل المعنى عليها

ولذلك سميت زاوية والادب في الكتاب والنسبة ان يقال طلبة كما عليه المشايخ ومواضع الزاوية
فما احسن له وما لو لم تهمته عن التسمي في اضافة الخبر الى ما على القول بانها التسمية وعمل

فيا احمر ليس وما وقرن ميمية على السطح الى حاشية شبري في سوادها باقية
ذلك ما لم ينقض النقي والا فلا يقاسه وخبر كان المنقح نجوم ان باعجام ونقد الصان

عن دهم ان ابنا زائدة في التركيب بالنفس الغيب نحو ما زيد بنفسه او بعينه وحكت عليه الخ
خلاف ذلك كما في قوله تعالى واما من اخرج من ابيه من قبله فما كان له من امره من شيء

خطام واحد با خطام و هو من
انعام و هذا الجواب هو ما شهد

الفتاوى من كلام المفتي
الثالث ان ما هو بينك متعلق

وظاهر تقديره المتعلق ابتداءً وانتهاءً بالاعراب فسمية لان جعلها اسمية والقديمية
الاسم او الذات هو دلالة التقدير فسمية عليم مراد بحقيقته بالاسم وفي تقديره كلفه وزير كتاب

اول الملامية واما اقران الاول فهو
 خلافاً انقسم واما جعل القسم عليه نحو يقول في كلامه ارضاه فيرد عليه انهم اللام

واحد في التوابع في الفقه الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو استئجار الفاس

النظر عن التعلق به بالنسبة
فكل من اقرا الاول واقرأ الثاني فذلك

لأن القارة متعلق بذاتها بمفرو
والإسطة بالذات

و بعضه جعله مجموعا كما رأوا المجرور على هذا الاحتمال المحذور مع باعتبار وقوعه موقعا في الخبر
تيليس به فكلما يكن قطع النظر عن

عن أنثى العوسم دون الأول هذا أن جريها على القول بأن الجبر هو المتعلق وأما أن جريها على

المنطق في المقرر وهو هذا الجواب هو الثاني. القول الثاني وعنوان الجواب نفس الجواب وكان محل مجموعهما رفعاً على الجبرية المصدر وكان
فصل السيد الشريف عن كلام القائل في المستألف فقط وإنما كان المحل في هذا المجموع الجبر والحد ولأنه الوافع موقع المنطق

وَقَوْلُهُمْ لَا تَحْمِلُ الْكَفْرَ فِي الْحُدُودِ وَأَمَّا مَا جَاءَنَا مِنَ الْقَوْلِ فَهُوَ كَمَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ يُحْكِمُونَ

المخدوف والمتعلق المذکور فخر المحرور رغب عن المفعول به بالمتعلق ولا يحد المجموع الجار والمجرور لانه جزء من جملة هذا القول وهو ما لم يحد السجل باعتبار محله كما استعمل في هذا

والمجوز والام جزاء على هذا القول ويجزء كلام مجمل علمه بما يجب ان يحكم به في حقيقته من هذا

بلا واسطة ما خورة في مفهوم الفعل

التي هي لا فاعل الفاعل هو

المتدعي بخلاف المفعول به بل هو اسطر فان النسبة فيه ليست واحترق في معهوده كما هو على سبيل المثال في قوله
اللام ان يراوه عدم ذكره الرابع ما اختاره التقنيان في معناه ان اول والثاني خلافه. نزل منزلة الملام ان

افعل القراءة واوجد هذا المفعول المحذوف في كل جملة مما ياتي اقرأ القرآن وايضا للاستغفار او للملازمة متعلقين بالقراءة الثانية فاعلم

٢

كجس ٢٢٢
 كجس ٢٢٢
 كجس ٢٢٢
 كجس ٢٢٢
 كجس ٢٢٢

ووجه شاهدنا عليهم وتوسعهم فيها
 كما في الرضا كثر من المحدثات لانه
 ان يكون في زمان او مكان فصار
 الفرق مع كل شيء كقبره لم يكن
 اجنبيا منه في ذلك حيث لا بد من
 غيره كالمحارم تدخل حيث لا بد من
 الاجنبى واجرى اجمار والمجور
 مجرأ في ذلك للمناستر جنة
 اذ كل طرف في التقدير جبار ومجور
 والمجور يحتاج الى التقدير او
 ما في مقامه كاحتياج الفرق
 وعلما ان ابن مائة هو حال
 المصدر رخصا واواطن في
 ان رخصا له عليه ودر فله من
 المواءمة عليه كما نطق عنه
 لم تحف من حاشية الا كقول
 في باب المفعول معه وسلي هذا
 فله ان يرد

فله ان يرد
 فله ان يرد
 فله ان يرد
 فله ان يرد
 فله ان يرد

المصدر في الفاعل كغير راجحة الفعل لشد احتصاص المرفوع بالفعل فعلى هذا يكون
 المحرر من بقول المحقق في الفرق وعددا لما هو المفعول فقط واما الفاعل فهو كالنظر
 وعديله ويحتمل ان معنى اجواب ان الفرق وعديله لما اختلفوا في العمل فيها برأية الفاعل
 شاهدنا فيها في ذلك فثبتا ههنا ايضا بعد العمل بعد وقال لا يحتاج باب الساهر
 فيها فيكون هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي في نفسه في مثل هذا المقام وهو الساهر
 في الفرق وعديله بخلاف ما لو كان العمل بطريق احدى الازمنة لو كان بذلك لكان لشد يد فيها فليست
 فيها ايضا بعد عمل المحرر في فيها كذا ظهر واسم اعم بحقيقة الحال وقول المحقق
 وينبغي ان هذا لا يرد الجواب بسبب على فم كلامه من استحقاق البشارة وكان جواب اخيه
 من حذف العمل من عمل المحرر في كما استعملنا لا اعلق بكايه فالمراد هو احتصاص
 المحرر المحرر في هو هو مع المذكور ان اسم الفاعل هو المحرر واما ان كان المحرر في
 والمجور فالمراد بالمراد المصدر في الواقع حيث ان جهة مصدرية والمجور في
 ووجب المفعول ووجهه على ما في الجواب في كثرنا بسبب وعدم عمل المحرر في
 الاول في شمس جهة التاكيد في غير محذوفنا بل هو منقول قول له وحيار المضاف هذا
 مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل في المنوي قول له اني او عطف بين قول
 اذ لا يقدم اليه اني او عطف البيان قول على النعت ان نعت المبدل منه والمبين والافهم
 متقدم على النعت على كل حال فقول جنيان في البناء اني انفس شيخ الاسلام على ان يصح كونه
 نعتا على القول بان علم نظر الاصل قول علم اي بالغلبة قول او صفة مراده بما ما قبله
 لا النعت الا صغلاحي ليدل على بناء الشئ على نفسه واعلم ان يجوز قطع كل من النعت
 والبدل وعطف البيان فلا تفتن التبعية ولا مانع من كون الرجم توكيد للرجم بناء على
 ترادفهما وتكسر ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجايم رحمة لكن ترك الرجم كونه
 بعيد قول في غير ابدال وهو النعت وعطف البيان والتوكيد قول بما جزم المتبوع وهو
 هنا المضاف او الاضافة او نحو المنوي وقول او يغفل التبعية قبل من حيث المعق وقيل
 من حيث الاعراب فتحت قولان في العمل هنا انما انفس رقي ما مثل للعامل في المتبوع
 قد علمت ان العامل في المتبوع في قول الالف رقي على الاصح مقابل ان العامل هو العامل
 في المتبوع قيد اصالة وقيد غاية عن المقتدر في قول المحقق في قول المحقق في قول المحقق
 العامل في جميع انواع هو المتبوع لكان له خواصه ولذلك اظهر والاعراب ان اولي ترصوان
 اي والاجل عدم استحقاق الضمة على الواو الساكن ما قبلها اظهر والاعراب ان اولي ترصوان
 هذه التعليل وهو عدم استحقاق الضمة على الواو الساكن ما قبلها اخضر من المدعى وهو
 اظهر الاعراب التام للضمة والفتحة والكسرة على الواو والساكن ما قبلها وانما يكون
 مناسب المدعى لوقال واعتراض بان المحرر لا يستحق على حرف العلة اذا سكن ما قبله
 او يمكن الجواب بان المعنى في ذلك اظهر والاعراب جميع على الواو والساكن ما قبله اظهر

مخرج
 تقسيم
 جبر
 جبر

فيكون
 فيكون
 فيكون

من

متعلم الاعراب وهو الضمة لانها لو كانت نعتية على الواو لم يظهر الاعراب جميع على الواو ولم يتم
لا اجمع الاية الاباضة ولما كانت الياء مثل الواو ادرجها في المعطوف على المعطوف في الحقيقة لانها
الضمة **واعلم** ان الضمة والفتحة والكسرة من القاب كرس الاعراب وابتنى انما الذي
من القاب المتناهية الضمة والكسرة والفتحة خلافاً لغيره في ذلك وقول واجب عن ذلك
بان حكمه انما الضمة انه اذا اجواب غير ظم لان اجواب عن الاعتراف الواو على شئ يتغير ذلك
الشيء ويزيد ما ورد عليه وهذا اجواب اذا عدم صحة التعليل بالاستئصال الماتر صحيحه
ودفع ما ورد عليه بل هذا اجواب بغير اخر فيكون اعلم ان المضارع على هذا السير اصلاً
مستقلاً بنفسه بخلافه على التصريف الاول فكان لا لولي لانه يجب بان هناك وقاير
يقول وبين دلو وظي بان كلامهما اسم وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يميز
من عدم استئصال اخر عن الواو والياء عند سكون ما قبلها في الاسم تخففه عدم استئصالها
في الفعل الثقيل وايضاً الحركة التي على الواو في يقول حركة بنية وهي ثقيلة لعدم تغيرها واذا
على الواو والياء في دلو وظي حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير
موجب للتخفيف فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن اجواب عن المحم بان التصريف
الاول مشتق على وجهه وتعليلها المعطوف فنقلت الي ما قبلها والتعليل هو قول المشتق
الضمة على الواو فكانت الضمة ان ما قبلها لا استئصالها على الواو ومحض
اعترافهم به الضمة لا استئصالها على الواو فظهر التعليل واذا نظر التعليل بطل المعطوف
وهو الثقيل ومحض حواجر ان لا يميز من بطلان التعليل بطلان المعطوف لوجود علمته
اخرى وهي انما كسرة مفتوحة وهي ثقيلة لثقلها في المقص من قول واعرض
ابطال الحمد على بواسطه ابطال بعضه واكوا من ثقل لثقل الوجه فان قلت هي في
الماضي اذن كان هذا الاسم بالرفع ان المحم اراد التشاكر في يقول وقال يجب استعمالها
لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المار تخصيلها بين الفعلين انما هي الاستعمال
وان فهم ان اذن المحم اراد التشاكر بين الفعلين بالنظر حال يقول الاستعمال
وحال قال الراجح كان كلامه ان يدعي محم ان لا يصح اجواب بغيره اجيب ان لا يميز
السؤال ولا يصح اجواب مع ان حق اجواب تصحيح الاصل وازالة ما ورد عليه وايضاً
يقضيه ان يترك يقول ليس تدرياً ويمكن اختيار اسق الاول وتصحيح السؤال
بان معناه هذا حركة يقول وجعلته مشاكلاً لماضي بالنظر لاصل لان مرعاة الاصل
اقوي فهو الاحق بالتشاكراً ومحض حواجر ان اصل الماضي وهو النحر لا يعتبر ولا يجوز
عنه لانه اعتبر اجل التدرب والتعليم فكان ليس حق بالتشاكراً باللاحق بالتشاكراً هو
حالة الاستعمال وحيث ما كان النحر في الماضي تدرياً كان في المضارع كذلك فخرج عند
الهام ان ليس في المضارع تدرياً وكن جواب اخر غير ما اجاب به المحم عن هذا السؤال
بان سكونه المضارع اقوي في التشاكراً لانه يكون مشاكلاً لماضي بحسب الاستعمال فيهما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

أذله فوق الناس معلوم بطريق
المقايضة

لا بد من العلم بالاصول
 في معرفة الالفاظ
 والاصول هي التي
 لا بد من العلم بها
 في معرفة الالفاظ
 والاصول هي التي
 لا بد من العلم بها

وجوب الاصل فيها بخلافه على ما قاله اسلافنا من بل لا تزال قد مكث وتعلم
 بالمضارع انما الالف بعد الهمزة ثم بعد ذلك ينشأ في هذا الاشعار ظاهر قول فيما ياتي علمته
 للصغار فانه يشترط حصول التاليف بالفعل وانقضاء الالاف يقال اردت علم وانما علمي
 يشترط ان يكون الحظيرة متاخرة عن التاليف فحينئذ الماضي بالمضارع كحكاية الحال الماضية
 وهي ان توضع ما وقع في الماضي كأنه واقع الان استحضار الصورة العجيبة ويؤيد هذا
 الاحتمال ظاهر قول علمته للصغار وانما هذا الانسان انما عبر بالمراد لان العبد
 اطلاقا خائب ربما تبادر منها غير هذا ثم ان كان هذا المراد معنى حقيقيا كان قولنا
 مملوك لياري بياننا لوجبه انصافا كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا اي ان اطلاقا على
 انما مجازي بما هو ان كلامه امر او رقيق مملوك فلو لمخالق كان قولنا مملوك لياري بياننا
 لعلاقة المجازي قول وهو وصف في الاصل ان معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا
 بالموصوف انما هو كذا ومقدرا نحو جاز العبد او جاز العبد مع ملاحظة الموصوف
 المحذوف والمعنى جاز العبد ثم استعمل استعمال الاسماء كانه يان قطع النظر عن
 موصوف فيقال جاز العبد من غير ملاحظة موصوف كما يقال جازي قول والمراد بالعبد
 هذا المتعبد من هذا امر اردت ان ازيد على المراد السابق فالقسم من المراد السابق ان المراد مطلق
 ذات حيوان ناطق ولو حرا او مقصود من هذا المراد بان المراد من العبد من حيث الوجبة
 انما هو كخضوع والتذلل لا غاية كخضوع والتذلل فادرا المراد الاول لذات واقاد بالمراد
 الثاني الصفة زائدة على الذات وقولنا انما هو كخضوع والتذلل في ظاهره ما سبق من قول
 لان مملوك لياري لان تعبد العبد لله المملوكية ويمكن اجواب بان العبودية اطلاقا
 الاول المملوكية والثاني التذلل ويحتمل ان احدهما معنى حقيقي والاخر معنى مجازي لان
 المعنى الحقيقي فلما راجع نحو كذا كذا شوق حقيقة انما هو قولنا لا اله الا الله العبد المملوك
 لان غاية التذلل انما تكون للانبياء والمرسلين والملائكة المقربين لا غيرهم كالم
 ان يكون في غيرهم ينبغي ان لا يحتمل العبد في عبارة الله على هذا المعنى انما يدل على تعبد الله
 متصرف بهذا المعنى ولو قرأنا دل الله على ذلك لا ينبغي ان يكون مدعى لنفسه فانه كما هو
 طريقه غير المحمدين قالوا لانما هو كخضوع والتذلل او كخضوع والتذلل
 يجوز اجمع وارادة الثاني وحده بوجه لا اله الا الله وغيره وايضا الفقر لا كخضوع والتذلل
 لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا في بعض الحالات كما افاده العلامة العبد وي رجمانه ونفعا
 ببركته ان قلت لم عبر بالفقير عن المفقير مع انه البقر واصبرح في التواضع قلت انما
 لم يعبر لانه من الافتعال الذي قد ياتي للتكسب اي اكتسب الفقير اي لا يسر الفقر
 فانما له بخلاف الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تاسيا بقول الله وانتم الفقراء
 فانه جمع فقير لا مفقير كما قيل وما قول بعضهم تاسيا بقول الله لا تكثر من الفقر
 اي سببه فانه الاحسن هو التفسير كسبب ليقابل

قول فقير في الاصل
 على الاستعمال الاول
 من الصفات
 على استعمال الثاني
 يقال المعنى فقير من
 انه ما الغلبة استعملها
 من استعماله ما لا يمكن
 انه صليته استعملها
 الى استعماله

في قوله تعالى
 لا تكثر من الفقر
 اي لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من

العلم

العلم

العلم

العلم
 العلم
 العلم
 العلم
 العلم

العبد

في قوله تعالى
 لا تكثر من الفقر
 اي لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من
 الفقر لا تكثر من

العبد كما ان الغنى مقابل الفقر ففي كل امر المحسنات البدعيه حصار الطباق و هو جمع بين متقابلين او اكثر فان نعت المعرفة اخبر وجه هذه القاعدة ان المقص من نعت المعرفة التوضيح فاذا قدم النعت كان اخبر عن هذا المقص الى التقييد المستفاد من معنى

المعروف الموصيح فالأقدم للثبوت كان الإخراج عن المقصود إلى التقييد المستفاد من معنى
لواعرب حالاً لا بالعرض ولما كان المقصود من عطف البيان التوضيح والبدل في بعضه وإن
كان المقصود من الالتفات إلى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصود الأصلي ولا وجه للمقصود
بعطف بيان وفي الوقت الذي كان وجهه من القاعدة فإنه لما كان المقصود من ثبوت التوضيح

ويعطف بيان وفوقه نعت النكرة آخر وجه هذه القاعدة انه لما كان المقسم من نعت النكرة الخمسة
والتخصيص ملازم للتقييد وهو غير كان منصوبا على اكمال اذا تقدم لان اكمال للتقييد

فلم يكن هناك خروج عند المقص الاصح او يقال ان القاعدة الاولى مبينة على المراجع من عدم
جواز كون الحال معقبة القاعدة الثانية مبينة على مراعاة الاثر الدائم لواعب نعت النعمة بـ

والعواميل في وقوعه في بعض التركيب مبتدأ بالموغ فاعرب حال الوجود مفعول ثانٍ
وإنما وهو متوقف على صاحب إذا عرّب حالاً من المفعول بحسب الأصل بخلاف ما لو عرّب

مسلم

المبادرة إلى بيان ما حصل للنزل بحسب ما بعد رجوعها وهو الانجاء أو كمن على نصيرة في ذلك
تجدد الشك في ظاهرهم قال البعض: الفضل والنظام كل من القاعدة من الساترين غير متغير

[illegible]

بجميع حال معرفة وإن الأمر واجب ما يقتضيه الحكم وإن قصد التفسير كان المقام للبيان ثم رأت في حاشيته الأشموني عن
الديلماسيني أنه قولهم لغت الشكوة المنهدة يعرب حالا اغتدى لا لازم فوفنا ما روي عننا ما سبق للناس

الدماييني انفقوا لم يفت النكره المسند يعرب حالا اعني لا ازم وفاسل وقفا سبق للناس
 التوجيه به فعم والله اعلم به لا وعطف بيان من خاله يرد عليه ان سيجعل الازهر
 صفته كذا لم يرد علم تقدم اليه لا وعطف اسنان علم الفت والفا على الفكر والاضرب

صفة كماله في عدم غلبه نعم البدل أو عطف البيان على النعت والفاصلة العكس في النعت روي
جعل له البدل من البدل وفيه خلاف والفقهاء في عطف البيان فالأولى جعله صفة في الـ
فوالعلم أن نافية لعدم الله علم أن بدله في قوله علم أنه سبحانه والأرض صفة لعدم الله في قوله

فوالله على امرنا بغير عهد الله على امرنا بغير عهد الله عليه انما سيحجوا الارض فيصفى بعد الله فيلزم
عنه نعم البدل او تقير بامر والمفاد انما ليست على ما لا يكون ان تقول على ما لا يكون ولا
تعامدا الا وان اختلف المعامل من المعامل لا بالطاعة والى المعامل بالاحسان كما

يعامل الامراء وان اختلف المعامله في العلم يعامل مولاه بالطاعه والوفى يعامل بالاحسان كما
 قيل لكن بعد هذه الامراء الاولي (فوق) بلطفه اذ هو لا يكون الامس جانب الله والمتعلق يكون
 مثله انك اذا رزقت رزقا من الله فان الحكم ان حصيله الحب يحا من رزقك والى الله

مثنيا فيهما نحو ضرب زيد عمر ابنا كجاءه فان احببته حمله ضرب بهما من زيد وعمر والانا في
المراد بالظن ما يشبه الظاهر من جانيه بعد اوصافه في الوضوح ما عطف الودعي
الذي لا يلزم الاثبات الالهية كما ان بعد ان لا يلزم الاثبات الالهية في قوله

ان هذا الايزم الثاني ان الالهي بجمال العبد ان يلاحظ ان الاعمال لم توجب الله لك عز وجله
تقوم وهذا بكلمة المروءة انك انما تصبح على بعد جعلها حادثة على نقد عرف الغرض منها
التي ثابته حيث انما هو واحد في الله فية هذا الذي قد يكون الماديا الاثار

التحدث بالذم عن حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون المراد بها الاخبار

100

وقد علمه
العلم
مواقف
له في
العلم

2
2
4
1
2
0

6.
7.
8.
9.
10.
11.
12.

1000

ولمّا عرفت أنّ الكائن

عنه
والله اعلم
بالحق

حسبك العوازل و جعل السموات في
الحيات والاعراض عيب العوازل
في نفث الناقة وجعلها سدا لا او عنف
بيان وهي الية في

لا الانشاء. قوله واللفظ التوفيق هذا عند جمهور اهل السنن ويطبق بمعنى الدقة والصغر لقوله
 لفظ الشيء اذا دق وصغرفا لفعل لازم ويطبق بمعنى الاحسان فنقول لفظ به اذا احسن اليه
 فيقصد به بالبا فقول اخفى على الثاني صفة لازم واللفظ بمعنى الماطوف به وعلى الاول والاخير
 صفة مخصوصة لان الاحسان والتخفي وان كانا لا يطلع عليهما احد على ما تغير ابن العربي فيمنها
 بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالحفا باعتبار نفسها والاولى لما يراد اما ان يكون العلم
 والادراكات او لفهم العلوم والادراكات ليكون المشار الى ان المشرع في نوع من العلوم هذا على
 جعله كخفي بمعنى المستتر وفي التبيين وانما التي في هذا الوصف اذا فانا بان لفظه في تخلفه مستور
 عنهم بآية من حيث لا يحسبون هو وقا بعضهم فصله الدعا به ذلك للفظ المستتر صيانة
 له لفظه مستتر ان كان كخفي بمعنى المستتر او انظروا لفظه المستتر في قوله تعالى تبارك وتعالى فيكون
 ظهير مقهور المقهور نعم سنده عليه ان كان بمعنى الظاهر والكف في اما اسم فاعلى خاف او لم يفعل
 اي مخفي من باب رمي وقول من كخفي لغيره ليعلم ان يكون لفظ النعم وتوحيده عليه من انما
 يصح جعله بمعنى مستتر ويصيح جعله بمعنى الظلم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا
 على ما قال بعضهم فاقصدا للمدح في وجه المعطى على تفيد به بالظاهر وتبعها المعنى فتسورته
 المراد بالاجر الدوام المناسب للادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه السلام اللهم ادم عليه مرات
 اذا اشار بذلك الى ان العبارة مقولوبة وكسبة القليما ليعلم في قوة النعم حتى يصالحها لجر النعم لفظها
 وان في العبارة مضافا فمقدرا او موصوف في الحقيقة ليس هو بل المضاف المقدر اليه يصح الوصف
 بالجمعي اذا لم يفرد لفظا لا يوصف بالجمعي او انما يشترط في ان المراد من البربر انما لا يوصف
 بالجمعي في تقديره على هذا وسد هذا غير عزيز في الكلام وقا الشيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات
 ان فيه عكسا لادام ان اذا التزم فيه معقول الفعول والعوايد مجرور على وفه عكس في الكلام ذلك
 كما تراه ولونبه قبل ذلك على ان عبارة ان مقولوبة لتأخر العكس في الكلام لكن لا حاجة اليه بل يصح
 ان يقال اللهم ادم عليه مرات الى الله اجمع له دائما على عوايد البراري مما جبالها من غير
 انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجري انوفوق والحصول من قولهم جري الامر حصل
 كما في قوله روح الله مع جفوني وجري من عيوني وكفى ما قد جري الي حصل والا جري الجري
 جارا وحاصله على ويصح التام لكن يحتاج لتقدير الاسم اذا العوايد ما عايد بالفعل ولما
 معنى لقلب الوتوق عليها كحصولها ولعل هذا هو مراد العلامة المدبغ في تفسره فاعترض
 المعنى عليه بقوله ولا حاجة ان نعم قد يقال كما قاله بعض الفضلاء ان المواظبة على عوايد باعتبار عود
 نوعها قبل ذلك او المراد ما من شأنها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاسم اذ هو زيادة
 ويحتمل ان يكون المراد بالعوايد جميع عايدك بمعنى ان عايدك على فاسم بمعنى الصلة والمعروف
 بخلافه على الاول في صفة الاسم وقوا في الاضافة بيانها او على معنى من هذا ان يريد بالبر المبرور
 به اما ان ابغى على معناه المصدري فتكون على هي التام بانها الملهمة بغير وبينه كخفي
 الجحش واللاحق وهو ان في الكلامين لفظا الذي جري من سبب عدي المحج كما في قوله

فأضاف

اللفظ

وقوله في الاستمرار شائب ولجعل
 مستورا غير مستقيم ونعميتي وقوله
 ان الحركة مخصوصة انما شائب
 لا يصلح مقولا في مخصوص
 وهنك انه سور انما شائب
 في هذا انما شائب الجري في ان جري

اللفظ

ونفرض بان كانت نفي بوجوه الشرطان معا الاعتماد على المحذور وان كان محذورا فاذ الظاهر لا يشترط
 ذكره قياسا على الموصوف الذي تعرض له ابن مالك بقوله وقد يكون نفي محذورا عرف فيستحق العلم
 وكونه بمعنى الحال والاستقبال والاسم من المنظور فيه بحيث لا يصح حزمه بالتقليط
 عنه ان هناك طريقة لا تشترط الاعتماد في العمل نعم ان كان هذا القايد لم يعبر به جزمه بمحذور
 ولم يجر على هذه الطريقة صحيح تقليطه فمرانا ان لا يجر ان قول ليس فيه لربما يوم ان علم القائل
 لا يعمل التنبأ الا اذا اقترن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفسير اذا علمت هذا
 علمت ان قول بعض المهتمين لكن ان تقول انه للاستمرار الصادق بالحال لا الاستقبال
 فيجوز فيصير نصب مقام مع تنوين الرفع لكن يتعين ان يكون رافعا جرحا لا يكون نكرة هو
 لا يجزى سيما لعدم وجود شرط الاعتماد وان زعم هذا القايد انه تحقيق حيث قال في احسن
 ما سطر هذا تحقيق المقام ~~فان قيل لا يوافق ما ذكره من ان~~
 وجه وجبه والله اعلم بالصواب اي اتصال الخبر سواء كان دينيا او دنويا والعبيد نعم من
 كونهم طالبين للمنفعة او لا بخلاف الاستفيد في السجعة بعد فانه خاص بطالب الفائدة
 الاحد عشر المعلوم ونظما ابن مالك في قوله عباد عبيد جمع عبيد واعبد اعادته فاعادته فاعبد
 كذلك عبادان وعبدان اثبتا كذلك العبد وامدادان ثبت ان هذا فراجعها في الحكم
 قال فيها او فيه استعانة مكنته وتخليته حيث شبههم بالظهور تشبيها مضمرا في النفس
 فلهذا استعانة مكنته واثبات انقض بخبره وانما جرحه في شئ وبجته الاستعانة التخليته
 حيث شبه الصورة المنزعة بالصورة المنزعة بجماع صورته منزعة فظاهر واعلم
 ان احافضين صفة المتصديق بالمصنف المصنف الذي جرح لا يقتيد المتصديق بكونهم
 يخفون لعدم صدق المقام فحين لم يطلب منه احد من هذا هو نفيهم وان لم يباله
 احد وكذا يقال في الجائز انما يقال المستفيد بالظن الذي انما بسبب كثرة انسابه
 واقا اتم وكذا يقال في الجائز انما يقال المستفيد بالظن الذي انما بسبب كثرة انسابه
 الله مقامهم دون مقام من جرح بخصوصه زيادة على الحرم بان كل شئ من الله وانهما جعله
 انما يخصهم صفة للعبيد كما يورد اليه جعله السبي والتا في المستفيد زايدين بخلافه
 على الاول فانهما لم يطلب كذا قيل من المصاحفة بان لما ان الفائدة اصطلاحا هي المصنف
 التي تربت على الفقد وقول من حيث هو كذلك الضمير يعود على ما واكتفى للاطلاق ونسب
 بقول سواء يعني ان الفائدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعلنة الغائبة وهو ما لا حله
 الاقدام على الفعل فكل غرض فائدة وليس كل فائدة غرضا مثلا اذا احقر الاجل فدين فوجده
 كان فائدة وغرضا فانه لم يحذر بل وحدها لما كان فائدة فقط هو مذنب بقوله فانه فاعلم انكم
 عن التواني ~~او لا~~ انما يقتيد للتفريق وقول سواء او نعم زايدين والمعنى ان
 الفائدة هي المصلحة المحفوظة من جهة كونها مصلحة لامن جهة كون الفعل الاجل انما الفائدة
 مبينة للمعرض بحسب الحقيقة اذا اقتضى مقتضى في المصنف يتجمع مع بحسب الحكم متعلق

فان فيه ما يستعمل
 المعنى من جهة واثبات
 اجبت ج غيبته به انه اقرب
 من المالك كما هو في

الحال
 من المصاحفة بان لما ان الفائدة اصطلاحا هي المصنف

بالحق

11

فوا وقرحنا على صاحب البيت
على كون قبره كذلك ولتحم
الطريق من المجرم لي قتي فودق
قبره دلالة على زيادة العيش
والتجمع حيا عشتا بعدك
فكذلك أبو المجدد رحمه الله

[illegible]

واعلم ان كلام الغزيرة والتشافر والتعقيد بخلاف الفصاحة فذكر ما بعد قول الفصيح
من ذكر لازم بعد المزموم او انه اخطر في حقيقة ان شي بعد ذكر ذلك الشيء على ما هو معلوم في
معلم وكان الاول ان ينسب على انصاف اشرف الخلق بالبلاغة كما اخذ ذلك في الصحابة لان
البلاغة فوق الفصاحة لاشتراف الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا
اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع
كان هذا الكلام فصيحيا لكن حال المشرك الاسكار على بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسب
ان يقال ان عبادتك لا تنفع او ان عبادتك هي ضارة وتحوذ ذلك فلا يلزم من الفصاحة
البلاغة ويرون العكس وكان الاول له ان يذكر التجريد ايضا في جانب صبيح السمرية ويوصف
فيها الكلمة فيقال كلمة فصيحى اي سلمة من تشافر اعراف ومن الغزيرة ومخالفة القمار وكلام
فصيح اي سلمة من ضعف المتاليق وتشافر الكلامان والتعقيد مع فصاحة كلامه وكما يتفصح
وشاعر فصيح اي ذو ملكة الى اخر ما تقدم في الحكم فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره المأهول
لفصاحة المتكلم فقوله يعود ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والاشكال
ويوصف بها اذ فيقال كلام بلغة اي مطابق لمقتضى الحال وتكلم بليغ شاعر او كانا اي
ذو ملكة الى اخر ما في المحم فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاصر بلاغة المتكلم فقوله يعود
بها اي بالبلاغة من حيث هي والاشكال ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وقال
بعضهم يقال ذلك ان الكلمة المعروفة تطابق مقامها واشتراف تطابق مقامها اي الذين
يجوز اعدا النفايص للمناسبات الفصاحة والبلاغة ان يراد به ما هو مذكور في اليدبع وهو ان يترجم
من امر ذو صفة اخر مثله فبها كما في قولهم فيها دار تخلدني في جنة فانه ترجم من دار التخلد التي هي
جنتهم دار منلتها وجعلها فيها للبيان لغز وكما في قول الشاعر تغدوني الى الصارخ الوعي بمنسلم
اي تجزوني في هذه القرى الى الخائف من حرب حاله كوني مع شخص لا يس الامر بحرب يريد نفسه
لكن ان ترجم منه شيئا الى الاشارة الى كلمة في الشيعة ولا يخفى استعمال هذه الكلمة في مواضع
عديدة على براعة الاستعمال ولقد ذكر الرقع والنصب والحفظ واجز وكذا ذكر التسهيل فانهم
كتاب في النحو لابن مالك وكذا ذكر النحوي والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشياء يسير يكون عنده
التأليف في النحو لان براعة الاستعمال هي ان يذكر النظم مثلا اول عرض ما يسير بمقصوده واما ذكر
الفصاحة والغزيرة والتشافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستعمال هنا
انما هو براعة استعمال من يريد التصنيف في المعاني لا في النحو الا ان يقال لها تعلق ما بالنحو
كما يعلم بالوقوف على البوالها لشمس ان قد رقع تعلقه بالله ويكون عنده تجلوا للنصب وما
يعود وقدم المنصب على غيره بحج ما رقى في كلامه الاسم والفعل بخلاف ما يورد فانه خاص ما بالاسم
او الفعل وقدم الحفظ على اجز لان الحفظ يختص بالاسم الذي هو الاشر في بخلاف اجز فهو
بالفعل الذي هو مفضول واصدا الكلام هما يمين من سني انو حله يفيد ان بعد من معمولان
الشر وهو بخلاف ما اختاره اخره والاسمية لازمة لها عبارة الشرفاوي على التجزير والاسمية

قوله وهو نعت لله لا والله
جمله نعت لله لا والله صحابا
يعني تخصيص نعت الله تعالى
فصاحته وبلغة وعبريدون
يشمل بنية امه الله جانية مع ان
المناسبات لمقام الدعاء التمجيد
فالذي جعله بنية لك حقا

الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله

لازمة للمبتدأ وهي اولي مما صنعت المحم فغيره عبارة الشرا وي التي تطلبها بها ليس بالحسن
فكان الاول ان يقول لازمة له ويكون الضمير راجعا للمبتدأ ثم والفا لازمة له اي للشرط
والمراد ان لازمة للشرط غالبا اي في غالب الأحوال وموضع المحصور وهي السبعة المذكورة في قوله
اسمية طلبية وبجانبها وبما ولن وقد بالتفليس وغير القالب محصور ايضا وهو الماضي غير
قد وما والمضارع المثبت كالحال من التفليس او المنفي بالان في حين نصبت ان في غير بعض على ما
قبل غير ذلك لان المفعول يقتضي ان امانا بية عن مها وبين والمفعول عليه وهو فوق واما تانية
عن مها يقتضي انها من بين برعن مها فقط ويمكن اجواب بان ما تقدم فيه حذف و
التقدير واما تانية عن مها ويمكن به ليل المفعول فهو برعته على حذف وكون امانا بية عن مها
ويمكن هو الماخوذ من كلامهم والذي ينجس بعض المتحققين انها لم تنب الا عن مها فقط وفي
كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونرى عبارة والترنوا حذف الفعل بعد ها يعني اما والترنوا
ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح ان جزء من الجملة
الواقعة بعد الفاعل عليه بالعرض العوضية ثم المراد بالنظم الاقامة والمراد بالمعنى ما يعني
ويقصد لاما قبل اللفظ فاضافة لما بعد بيانته وهذا سقط ما يقال لم يعهد تضمين
الحرف معنى اسم وفعله كانه مبني على المراد بالتضمين الاثران لزما ما منهما فصل لعل
على ان لزوم الفاعل اما كلي اي رايهم موجود في جميع المواضع ولا يقال يلزم من جهة الفرع على الاصل
انما تقول المالكات ضعيفة بالسيار جربت بالزوم واما لا يقال في كون لزوم الفاعل اما كلي انظر
لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف بغير معمول نحو قوله ما الذين اسورت وحرهم
الفرع اي فيقال لهم الكفر وفي غير ذلك لاننا نقول معنى كون لزوم الفاعل اما كلي ان الجملة
بعد لما لا تربط الا بالفاصول كانت مذكورة او محذوفة ومعنى غلبة الزوم في الشرط بغيرها
ان القالب يربط الجملة بالشرط في الغالب المشار اليه بقوله اسمية طلبية انما قال لا بد منها في القالب
وهذا اذا وجد موضع من السبعة ثم تذكر فيه لفتحها بانها لا يظم لكننا محذوفة نحو
من يفعد كسات الله يشكرها او بائنه شاذ وفه لا تربط كما في غير هذا الغالب المحصور ايضا
ونسب معنى كون لزوم الفاعل اما كلي انها لا تحذف اصلا حتى يتجه هذا السؤال هذا تحقيق
المقام فاحفظا عليه فانه نفيس قل ان نفق عليه بعد الوجه اقامة للام انما نقول
لاجله عامد قول الزمها والمراد بهما الزموا بها وانما كان هذا مراد لانه الذي يظهر فيه
التقدير وايضا يستعمل المفعول والعامل في الفاعل غير انما قول اقامة ان يقتضي ان
القيام مقامهما وما يمكن هو الاسم والفا والكلام السابق يقتضي ان القيام مقامهما هو
اما فكان الاول ان يقول بل قول اقامة استدل لا اعلى هذا التضمن بوجود اللام وج
لا يحتاج لما ذكره بعد من قول في الجملة على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن اجواب بان لاما في
من اقامة لاما واللام معا فقول اقامة اي زيادة على اقامة السابقة لكن لما تقدم
قيام الاسم باما كونها حرفا الصقوها اي لان ما لا يدرك كلف لا يترك كلفه

[illegible][illegible]

واعترضوا ذلك على الحكم بقولهم فاما ان كان من المقربين واجيب بان التقدير فاما
 المتوفى فالاسم لاصق بتقديره على القول بان من معمولات اجر اما على القول بان من
 معمولات الشرط فالقافي موضع الشرط حقيقة اذ موضوع ما قبل اجر ٢ ويصدق عليها اي القافي
 انها قبل اجر بخلافها على الاول فانه تقدم بعض اجر او هو بعد فلم يقع القافي اجر بل بعد
 جزء منه وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقل السيد الذهبي عن شيخه الدهموي نفعنا الله
 بهما لكن لا يخفى ان هذا منظور فيه لموضع الشرط المتسرع ما ان نظر لموضع محتمل في موضع
 هو موضع بعد على كلا القولين وانما بينهما اي المتسرع وانما انارة اي المتسرع
 بقاها اي لعلامات الشرط وتفسير الجمل الواقعة في ذهنه بها من الجمل الواقعة
 وليس كذلك بل هو في مناسب لما بعد ما كان يقال لان زمان كثيرة اما قبل ما اقول هذا
 شرح اذ واما بعد فاقول هذا شرح اي وفيه تكلف اي تكلف تقدير المجر وبعض المفصل
 للانتقال اي يوق بها عند الانتقال وليس للمعنى انها موضوعه له اذ هي اما للزمان
 والمكان باعتبار الزمان فيلزم بعد عن المقصد بمرحلة اذ ليس المقصد بها
 بوجه شي في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه هو امير على الازهرية
 والتقدير بها ما كان من شي فاقول بعد البسملة اذ اشار بتقدير القول الى اجواب عن الاشكال
 بان كون هذا شرح اذ لا يرتب على الشرط وليس مستقبلا بالنسبة لمرتكب بلزم على تقدير القول
 انه لا بد من اعادة الاخبار بمفعول ثانيا عند وجود المعلق عليه واما الاخبار الواقعة في حيز
 التعليق لا يكفي كما يظهر في قولك ان اعطيتني درهما اقول انك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك
 انك عالم مرة اخرى عند اعطاء الدرهم وهذا لم بعد على ما هو الظاهر ويمكن دفع بما في حاشية
 الامير على المعنى بان ما وان كانت التعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعليق
 من وقوع اجر في حالة دون حالة بل المقصد منها ان اجر واقع لا محالة وذلك من تحقق
 اي اتم في التحقيق والافاق لتحقيق حاصل في كليهما تأمل اي قصير اخذ من اللفظ المعنى
 الصفر ويحتمل ان اللفظ بمعنى الذي لا يجنب ما وراءه من المحسوسات يستند في الاشارة
 الى بيان المعاني ووضوحها متعلق بشرح يلزم على هذا نعت المصدر بقول لطيف قبله
 استيفاء علم فانه عامر في المجرور الا ان يقال ان غرضه في الغرض ما لم يغتفروه في غيرها ويصح
 ان يراد بالشرح المعنى العلوي واللام بمعنى على اي كان على الفاظ الاجرومية من كينونة المفسر
 بالكر على المفسر بالفتح وعلى كل يلزم من شرحه ان لا يشرح اللفظ كما يكون ببيان
 المعاني واحوال التراكيب من المابتدائية والتجريبية ونحو ذلك ولعل المراد ان شرح المجموع وان لا
 في بعض اللفاظ منها لم يتعرض للاجرومية نسبة اذ وعلم فيكون الاجرومية بمد
 الهمزة وضم الجيم وتشد بلام المضمومة ابن داود وهذا ليس اياه حقيقة وانما هو
 جده كما في ردوق الى صحتها بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صاحبها حكى ان القهزة
 المقدمة تجاه البيت الشريف هل اي وفي بيان الغرض ايضا اي كالاشارة التي يذكرها

وظن ذلك من ان لم يوجد ما علمه
 الرضا الى القافية وفيه ان التفت
 موجود لان اما تفيد ان التفت
 عن عظمة وكذا الجبراس وجود
 وهو جوف بعد اشارة وجود
 في حيزه في قوله
 واما المثلث
 عليه اي عدم وجود المثلث
 الجبراس غير موجود له باجرا
 في حقيقته هو اقل من الجبراس
 ومعنى عدم وجود عدم ذلك
 له عدم ملك خطه فاما ملحق

٧٨

فواجب

حيث شبه الدال والمدلول في هذا الايناسب ما سبق من تقدير المضاق حيث قال
اي في بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشيء مع غيره بالنظر مع المظروف بجائز
عدم الخروج في كل الا ان يقال كلامه ضاع على حذف مضاق اي او متعلق المدلول تامل
وفيها احتمالات في الحكم فراجعها خاصة احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة
بالكتابة كما قال الاستعارة التبعية ان شبه الاحوال التي بين الدال والمدلول بالاحوال التي
بين الظرف والمظروف وهو الظرفية المحيية ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت
في واكتفى بحصام بالتشبيه فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية انما هي
الصورة المنزعة بالصورة المنزعة ولا يضر افراد المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد
ان قد يكون المستعار في التشبيه مفرا دالا على مركب وهو كذلك هذا او تشبيه بليغ اي كان
فيه تشبيه ذكر قبل هذه الاوجه التي اجراها في التشبيه اوجها اخر راجعها ~~فراجعها~~
التي هي جارية من ان البيان لما كان يمكن بغير هذا الايناسب كان كافيا في حجية ~~البيان~~
لان لم يخرج عنها في نظر الان المبني هو الذي لم يصل الى حاله يستقل فيها بتصور المسبب
فان بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان لم يتحقق غالب احكام العلم الذي تقاطعه وامكنه اقامه
الادلة عليه فهو المنتهى ويمكن ان جواب بان المحكم اشار الى ان المراد بالمبني من لم يقف
على اراده والمنتهى من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن للبعض
فيما نظر الاول منتهى وبالنظر الثاني مبني هذا مراده وفي قول ان اتقن المتوسط بالمنتهى
اخرين خصوصاً ان جدد عدم احتياج المنتهى اليه من هضم النفس والتواضع للآية
وهي ولا يتقن ان والاسناد لفعلا الغير كالاسناد لفعلا النفس اقامه ثبوت ووضوحهم
ان قلنا لم اف بالمبني في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان الماني فيه
بالمبني شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهى فلا يرغب
فيه بل يرغب في الاحتياج نظر الى حصول الثواب له بالانتفاع بما يلقى وايضا المبني
لا تاتي الا للشكوك فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبني به بخلاف عدم احتياج المنتهى
فان فريب من اليقين فان بعض الافاضل اي الفهم المعهود وهذا وهو التحو هذا
فهو منهي للعهد الذي نفي لشكوك مدخولها في قول علم العربية وانه لم يعنون عنه بعنوان الفهم
اذ لا بد من ذلك في الحقيقة بدون البينة باطله مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صر
الظن فقط ان كان كبني لله سعيدا دخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله فدي ان
اصلي صليت فقد نظر بباطن الامر وقول البينة بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك اذا قال
الشخص لا اصلي الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلوة مثلا فلهذا شريعتي
عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله
لا بالصلوة وان كانت مجزية في ادائها واجب هر يجزي على الخيب وقد مثلت الطريقة والبينة
واقضية كما يجزى فالشريعة كالنفس الظاهر والطريقة كالباطن الذي قد
فاننا الى اذ هو شئ

قولا اي شيخ اهل الطريقة الصوفية
نقد اسمه ما تعلم والحمد لله رب العالمين
هي ان مقام النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم بطريق الموهلة
بالطريق الموهلة
هذا المقام المستلزم
الموصل الى
فاننا الى اذ هو شئ

٤٥٠

مجلس شورای اسلامی

عم اي هذا اجاب شوق الكلام

16

وعلی
الرضا
عنه
السلام

بعد من الغناء بعد لغظة الكلام
وقد لا يبرح

17

وضرب الاميراي مغروب في هذا الاطلاق ليس بقرفا للمخويين كما ذكرنا ثم نعم المخويون نعموا
 فيه بالتخصيص فقط لان المفروض من الفهم انهم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت
 هو بغير تغيير فلا يراد ان يحجاز على انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر بوجود الفرض
 المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قولنا سلم ولا يجوز ان لا فريضة لها حيزا
 كما في مواده ثم ان اسم اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازية تترك علاقتها التعلق والذي
 حققه العلامة الاميراني ان اردنا بالمصدر المعنى المضاف للمفعول في فعله وتأثيره كان مجازيا
 من سلا علاقتها السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبة فهو سبب
 لتحقيق المضروبة من حيث انه مغروب وان اردنا للمعنى المضاف للمفعول اي تأثره وكونه
 مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا من سلا علاقتها المجازية لانه جزء
 من اسم المفعول وهو ذات انصفت لثبوتها مضروبة ولكن نقول العلاقة المجازية لان هذا
 المعنى حال بالذات اي قائم بها والمجازية التوهيمية كما ينوهم مجازية الدلالة المدلول فيطلق
 عليه وبالفقير قاسم واشكر فضل الله واما قولهم علاقتها التعلق بالاطلاق فلا يكفي
 ولم يبدل اللفظ بالقول ان يحصل هذا الاشكال في جواب كما يؤخذ من العطار على الازهر
 وهو ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل
 المجهول والمستعمل فتكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واحده كجسر القرب
 في التعريف اولى واجد بينك القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة
 العرفية فيلحق بالمستعمل والمشتكك لا بد من تعريف فما ذكر معارضه المانع نعم
 لو لا ذلك لما نزع كان اخذ في التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك
 هذا المستعمل ما في لوه هنا وقد ناقشنا ان القول وان اطلق على غير اللفظ نعم هنا
 ما يدل على ان المراد به اللفظ وليس الالفاظ المشتركة في احد انما يكون نقصا في ازم نعم
 لغرض المقصود واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجسوس البعيد موضع
 الجسوس القريب فانه نقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح لمعارضته
 هو والذي يظهر في فهم الاشكال الذي اشار اليه المحقق انه هذا به اللفظ بالقول لان اللفظ
 يشمل المجهول وهو غير مقصود بخلاف القول فلا يشمل به هو خارجا المقصود وهو المستعمل
 وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكونه لا يحتاج لذلك اولى فكان القول
 اولى بالذکر والذي يظهر في فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول لا يشمل غير
 المقصود ايضا وهو الراي والاعتقاد وان كان هناك قرينة تخصيصه بغير الراي والاعتقاد
 فممكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا لا يخبر عليه قدير وعرف اهل
 السنة انهم ما الفلاسفة فقد عرفناه بان الكيفية المعلولة للقطع والفرع على قاعدتهم
 من القول بالتعليل ومحمل تلك الكيفية اهوى يصلها الى صاخر الاذن فيه مع الصوت
 فنقول المحقق بان كيفية محدث اي في الوجود وقد يقال مقتضى قيام الكيفية بالوجود يقال

للهوا لفظ لان من قام به وصف يشق له من اللفظ وقد يقال ان اللفظ يشق منه لان اللفظ
في الظن من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهوا وان كان في التحقيق من اوصاف الهوا
واصل اللفظ انما يلتفتون للفظ ثم ان كون الهوا هو الموصوف للصوت فيه وقف لان اللفظ
لا يكون في حد ذاته لا منفذ للهوا بل هو صوت من هو خارج عن هذا الحد المتكيف
بوصف الهوا الصامخ مع الفاصل القوي والقول بان الهوا لطيف لا يمنع من هذا
اي قول عليه نحو والتعريف الذي ذكره في تعريفه معروض من وجه وهو انما نجد الصوت يحصل بلا
فرق ولا فاع كما اذا ضرب طاس ورق مفرد وكصوت الالف ليس كما ان قول للمعري الصوت
لفظ هو انصفته اي منحس بين قائله ومقلوع او قارع ومقروع لشبه المماثلة معروض
معروض من وجهين الاول ما سمعته الثاني ان الهوا جسم لطيف والصوت عرض فلو لم
فمن ثم الالفاظ اعرض تنقضي بمجرد النطق كما يؤخذ من الامير على الازهرية وقد يقال
كما في بعض حكاياتنا ان هذا تعريف لغوي فلا ينافي بقول الحكماء الصوت عرض واما هـ
الطاس وصوت الالف ففيه الفرق فغير ان يجعل الهوا والنفس صاكا لللفظ
لتموج الهوا بتموج الهوا هو ان يدفع الهوا المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان
يصل الى الصامخ اي يخرج من مخارج الحروف وهذا بيان للمواقع لادخل في التعريف
فلا يقال يلزم انه دور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنواني الحروف جمع حرف وهي
الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه ان يقول المراد بالحروف ابواب
وهي بدنية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ ولا علم منه فمعها معنى ما علمه
افهم نسبة الى الهوا يقال هيئت الحروف وهيوتها وهيئتها بعدتها باسمائها
ومن المجاز يهجو فلانا بعد معانيه الالف هو لم يشترك بين مدته نحوها
وهجرة بدليل الالف ساكنة ومتحركة والالف الوصل تسقط درجتها المتحركة كما ان الالف
وهجرة والثاني مستحذت بتمييز المتحرك من الساكن ولذلك لم تذكر الهجزة في التاجي
بل اقتصر على الالف وذكرته في موضعين منه تنبيهها على معنيها افادته شريفة هو على
حذف مضاف كما قال بعض الاقاصد لاجابة الى كذا في اذ الحكم وادعى المشتق كما في زيادة
اي شرعا في الحديث ورد بذلك كما قال بعض الاقاصد وقال بعضهم في النزول على
ادم هم د نعت للركب ولم يجعله اذ رده الصبان بان انقعت لا نعت مع وجود
المنعوت الا صريح وما ذكره المحقق من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية
ولم يبقه المتن بذلك القيد في قيمته نظرا من مقتضى قوله واصطلاحا المفيد ان الالفاظ
ليس قيدا زائدا على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قوله بالاسناد قيدا بحسب
بيان لمعنى المفيد لا فائدة زائدة عليه والظاهر من تعريف المحقق ان يقال المفيد هو الدال
بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية والظن ان مراد بالاسناد في كلامه ان ضم كلمة وجوها
الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح هنا لان القافية التي

فإنه هي عين النسبة فليزوم كونه الشيء سببا أو الزم في إقادة غيره له لأن الباقي بالاشارة
إما للنسبة أو للدلالة لعلمنا أنها لا فرق خاص بين ما أشار إليه بقوله كان هذا القيد
غير مراد للقيد فتعريفه فاسد وإن كان مراد الم فلا بد من خبرته عليه قلت تحتنا لا أو لا
فساد بنا على جواز التعريف بالأعم أو الثاني وانظر في القصة عن وضوح المعنى المراد وإن
معلوم عندهم وايضا فالمفيد الفائدة القائمة لا يكون إلا مع الأسناد وهو خبر بالمعنى
فليكن **فأكتفية بالتعريف النظم** أنها لتصور عند السامع سكوت المتكلم حسنا
ويستلزم التعريف **وأنه في النظم** وغيره خبر نظم النظم أن المراد بالحسن الصحة من حيث
أجر التركيب فأحسن في باب البلاغة أذهوقه يتوقف على الفضلات وقد عدا ركون
عنها حسنا هنا أي انتظارنا ما لم يدر أنه به الانتظار من حيث الجملة وهو
المعبر في تسمية التركيب كلاما فلا ينافي في انتظاره الفضلات بل ربما يكون انتظارها هو
الغرض الأصح وما نظم خبر أحد في اللغة للسيد عيسى وهو فاسد في نفسه **وأنه**
الغرض الأصح خبره بغيره **فأكتفية بالتعريف** متعلق بالمفيد أي وباللسبب
يكن بزم ترجع على الاحتمال الأول في باد بالأسناد متعلق حرفي خبر بمعنى واحد بعامل واحد
تخالف المفردات أي غير المشتقات لأن وضعها نوعي كما يعلم من رسالة الوضع
والافتعريف أعم أي الافتعريف بقولنا من حيث اعتبار الالفاظ بأن قلنا المراد
الوضع مطلقا اعتبر فيه الالفاظ أولا فلا يصح لأن تعريف الوضع هذا المعنى وضع
شيء بأرشي إلى آخره في المحتمل لما قاله الم لأنه أخص من المعنى ترجع إلى التجني وتعرف
الشيء بما هو أخص منه كشرك كحيوان جسمه باطن أو باطل يكون غير جامع هذا مراد
المحتمل فافهم **ولقائده** يقول لا نسلم ابتداء بني هذه الكلام على أن اللغات
مبنية على البناء ونحن نعلم ذلك بل معناها المبدع فقول الم اللغات أي مبدع ابتداء
أي فمن قال دلالة الكلام وضعيته ناسب أن يقبل الوضع بالوضع العربي وإن أمكن
أن يفسر بالقصص ومن قال بغيره ناسب أن يفسر بالقصص بل يكتمه إذا لم يكن
التفسير بالوضع العربي ترجح فلا يصح قولهم ولقائده على أننا لو سلمنا أن المراد بالالفاظ
الابتداء لا يراد به قولهم ولقائده لأن معنى كلام الم ترجح أن التفسير الأول مبني على قول
بأن دلالة الكلام وضعيته وتفسير الوضع بالمعنى الثاني مبني على القول الثاني وهو
أن دلالة الكلام عقلية وبناء الأول على الأول ظاهر وأما بنا الثاني على الثاني فذلك لأنه
حيث قرر الوضع بالقصد لم نذكر أن وضع العربي في التعريف فلو كان قابلا
بوضعية الكلام **والله أعلم** **فرض** لذكر الوضع العربي في تعريف المراد ابتداءه
على ذلك ظاهر أو لا فيمكن أن الذي فسر بالتفسير الثاني يقولان بالدلالة وضعيته
وإن لم يتصور ذلك في التعريف لكون المجمع رحمه الله تبع في هذا الاشكال الذي قد علمت
دفعه فلهذا أجوابين العلامة المدعي التابع فيه للعلامة الشنوي أو لا بحجوب

فأخرج يقول بالوضع هو
والقصد والاختصاص يقول بالوضع هي

والله اعلم بالصواب

1

فمن الأول إلى آخر
وضع تبيينه

وَجَعَلْنَا مِنْكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ مُبَارَكَيْنِ وَآدَمَ هَامَ وَنُوحَ زُرَّارِينَ

—

1

五